



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. الرقم :

١ مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٤٤٩ في ١٤/١٢/٥٩
العنوان: فهرس التكملة في بيان نظم الجامعة
المؤلف: ابنه غلام المحمدي محمد علي بن محمد - ١٠٠٤
تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري تقديراً
اسم الناسخ: -----
عدد الأوراق: ١٠٩
ملاحظات: -----

١٠٩

٢١٦٢

نور الشمعة في بيان ظهر الجمعة ، لابن غانم المقدسي ،

ن . غ

علي بن محمد - ١٠٠٤ هـ . كتب في القرن الثالث عشر

الهجري تقديرا .

١٣ × ١٩ سم

١٩ س

١٠ ق

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد .

٦٤٤٩

الأزهرية ٢ : ٢٩٣ الأعلام ٥ : ١٦٦

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله

١٤ / ١٢ . ٩

٢ - تاريخ النسخ .

أ - المؤلف

١٠١١ / ١٠٧

هذه الثاب نور الشمع في بيان طهر الجهم نالقي

سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين

وارث علوم الانبياء والمرسلين الشيخ علي

ابن المفضل الحنفي نفعه الله

تعالى برحمته واسكنه في جنه

محمد وآله وأحبار عليا وعلى

المسلمين من ذكره آمين

والحمد لله رب

العالمين

نظم

من نظم سيدنا ومولانا شيخنا الامام العالم العلامة العمدة النعمان الشيخ شمس الدين محمد

ابن ابي الطيب البحري الحنفي لطفاً له تعالى بناوب

من ثل تفريق الكلام فنوعت لنوعين في سبع وسبعين مع اخصر

خيار بلوغ جنة عند الان كان وغير الكفر والنقص للمهر

لذا النوع في التفريق بشرط الفضا وما ليس فيه الحكم شرطا بلا تكرار

خيار لعنق ردة ونبأين لدار وملاذ الذبح صاحبه الحذر

او العكس والايلا وحيد كما حيا ان فاسد اتممت بلانا مع العسر

التمنى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي امر المصلي بجلالة المصلي ورفع ليوم
 الجمعة على سائر الايام محلا وجعل للنوافل فيه فضلا عن
 الفرائض فضلا وانزل على من عليه صلى ارايت الذي ينهى عبدا
 اذا صلى صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن على اثرهم في حلية
 السباق الى الخيرات جلي اوصلي وبعد فقد ورد على سؤال
 في الاربعة التي بعد الجمعة نصلي وينوي بها المصلي اخراجه اذ مر
 وقتها ولم يحقق له فعلا هل فعلها ام تركها اولى واشتار الى بعض
 من الاماثل وجمع من الافاضل ان اوضح ذلك عقلا وافضح فيه نقلا
 حتى ينكشف الحق للعيان بلا تحجج البيان وينجلي ويصير ما يرض
 لبعض الارهاق بواضح البرهان مضمحا واجبت في ذلك ايجازا
 مخلا واظنا بما محلا فشرعنا فيه على الله مثوكلا وبنور هدايته
 مستدلا مع كون الحال مستثنا والبال بختلا وصحت اليه
 من درر الفرائد وغرر الفوائد ما صار به عقدا بالنفاس
 محلي وسعيته نور الشريعة في بيان غايتها ورئيتها



على مقدرة وثلاثة ابواب وخاتمة اما المقدرة ففي ذكر امور
 ينبغي تقديمها ويجب تحفيظها وتفهمها الاول منها ان
 الصلاة عماد الدين وعصاها اليقين ونور مبين كما ورد عن
 سيد المرسلين ومن افضل العبادات جامعة لانواع من الطاعات
 واصناف من الفرائض وذلك ان الحق سبحانه وتعالى لما علم
 من العبد وجود الملل ومعلوم انه ربما يوقع في الكسل لكون
 له الطاعات ليدوم لم بها تجميع الاوقات وجعلها مثمنة
 على اربعة اجناس بدن وقلبي وروحي وسري وكل نوع
 منها خمسة افراد مختلفة على حسب الاستعداد فافراد
 الجنس الحسي البدني كالشهادتين والصوم والجهاد
 والصلاة والذكر والزهد والصبر والرضى والنواضع وافراد
 نوع الجنس الروحي كالشوق والادراك والتميز لموجبا
 المحبة والعنا وافراد نوع الجنس السري الباطني والشهوات
 للمشهود من حيث انواع النوار تجلياته التي لا تحصر ولا
 تنشأ هي ويجمع ذلك كله الصلاة لمن عرف الله بها حسب
 ادراكه المقسوم له من الصلاة لاشغالها على ما لم يشغل
 عليه غير هاتين الاعمال ولذلك قال بعض اهل الكمال والتحقيق

والنسب
 الادوار
 والافراد
 والجنس
 والامر
 والامر
 والامر

الصلاة طهارة للقلوب واستفتاح لآبواب الغيوب متسع
 فيها ميا دين الاسرار وتشرق فيها شوارق الانوار علم وجود
 الضعيف منك فقلل اعدادها وعلم احتياجه الى فضله فكثرت
 امدادها ثم ما احسن ترتيبها وما اعجب ترتيبها فكما ان الجنة
 فصورها لبننة من فضة ولبننة من ذهب وبلاطها المسكة
 الطيب فالصلاة بناؤها لبننة من قراءة ولبننة من ركوع ولبننة
 من سجود وملاطها التسبيح والتحميد والتهليل والتمجيد وهذه
 الجنة بمنزلة صورتها وشبهها والاخلص بمنزلة روحها فكما
 ان الله تعالى خلق ادم باحسن صورة ونفخ فيه الروح في يوم
 الجمعة المبرورة فصار حيا وانعم نوره فكذا امره وذريته ان
 يركبوا صورة الصلاة من هذه الاشباح ثم ينفخ فيها روح
 الاخلاص والاصلاح فبما كان من تفرج خلق الاشباح
 والارواح وامر عبده بكسب صورة العبادة واحياؤها
 بروح الاخلاص ليحصل على الفلاح ولم يذكر رعاها هلا
 وجعله لخطابه اهلا وقربه اليه لطفا وفضلا ثم لعظم شأنها
 وعلو قدرها ومكانتها جعل لها شرائط واركانا كل منها من
 الحسن بكان بل محارستها نفوق الصمد والمحبان ويضيف

شجرة
 ملاطها
 باليم

من

عن الاحاطة بها نطاق البيان ولندكر نبذة منها كقطرة من بحر
 عمان وشذرة من فلا تددر وعفیان تكون كالاغودج والفنون
 ولنقتصر على الادراك فنقول وبالله المشان اما الغيام فنقظم الله
 العلم اذهو فيما بين الناس نفظم بلا النباس فان من عظم من هو
 فوقه ومستهل عليه لا يستجيز من نفسه الا الغيام بين يديه وان
 كان قاعدا لا يقعد الا بامر وان كان قائما فلا يمكنه الا الغيام اجلا لا
 لغد ره فاذا عد الغيام نفظمها في حق من يوصف بالقصود والغيام
 فاولى ان يكون نفظمها في حق من لا يوصف الا بالغيام منزها عن الكيف
 وما بهجس في الاوصاف فبقوم بين يديه بنزي بشكل المنضرع
 المهين المخلق المسكين واضعا على بساره اليمين مشير الى انه كفى
 كفيه عن المكاسب واظهر عجزه وضعفه عن تحصيل المطالب فلا ايد
 ولا حول ولا قوة له وبالوقوف الى ان لا يتحول عن باب مولاه ولا
 يفصد الا اياه فهو لازم لبابه راج لثوابه خائف من عقابه واما القراءة
 فيشير الى تسميد بكتابه مهدا ما جاز منه الى جنابه وهو الحبيل
 المئين والنور المبين والشافع المكين والماجد الامين فلا ينكلم
 معه الا بآنزله وشرعه واما الركوع مع ما فيه من الخضوع فاشارة
 الى ان الدوام على حال لا يلبث بمن هور هين الاجال فينحني ظاهرا

بظهره ويستنهم مع الله باطنا بسره فليس بالسرم مع الخشوع
للمعبود تنفير الحالة بالكوع والسجود بل الحالة مطابقة للمقاله
فكما به الصلاة بقوله الله اكبر لا شريك له وصفه الاخلاص ثابته
في سائر الاحوال غير محوله واما السجود فهو غاية الخضوع للمعبود
اذ هو استعمال مجمع محاسن الخلق لمن احسن كل شئ خلقه فيلصق
هذه الجملة الجميلة طمعا في الثواب بما هو احقر خلق الله وهو الزنا
المجاور للاقدام من الانام والانعام فهو منى الى انه ليس في وسع
الانسان المقام فكانه يقول الى هنا انتهت عملي فبلغني بارب منتهى
اعلى فلا جرم جاوزي بغاية الاصل وهو القرب ممن لم العمل فكانه
قيل في كل ما سبق ادن من الحق وعند السجود اقرب من القصد
فليس وراؤ ذلك مطلب ولا عليك عمل منك يطلب ولهذا
لا ينطلق اسم الصلاة على هذه الجملة ما لم تكن بالسجود مكمله
فالسجدة الاولى انما رلامر المولى والثانية شكر للتوفيق
للطريق الاولى والمقام الاعلى انظر الى المعين امر بالسجود فلم
ياخر ولم يكن فيه عاص به يعثر قبل لما نظر اسر فيل اليم غير
ساجد سجد ثانيا شكر للواحد الماجد فافندينا به في تكرير
السجود وقيل في حكمته انما من الارض خلقتنا واليه انصود ورفع

الراك

ورفع الراس منها اشارة الى الضعف والافتقار والعجز والانكسار
اذ لو لا ذلك لما رفع راسه من سجدة جميع عمره لاداء بعض ما يجب
من شكره شمر لو كنت في عام في سجدة لرب شكر الفضل يوم
لم افض بالثام العام في نه والسنة في يوم واليوم في حين
والحين في عام واما ختمها بالقبلة فلا في حاله سوال الحجة
ورفع القبلة والقعود اجمع للراي الا ترى المخير لا يبطل خيارها
بالقعود بخلاف القيام والصعود ومن بدع لطف مع عبده في
ضعفه ان شرع له تكرار القبلة في صلاة واحدة فكانه يقول افعد
عبدى فقد تعبث في خدمتي المقبولة عندي فيا ويل من يخدم
المخاوف يقوم بين يديه يوما او يومين فلا يقول له افعد واسرع
من الاين ويخدم الخالق ساعة فيقول له افعد مرتين في القبلة الاولى
يقول له اخلص لنا ثناءك وبالكثيرة يقول اطلب رجاك وابع دعا
فلا تمنع عطاك ثم بالسلام تحلل من الاحرام اذ بالنكبير ارمم عما سوى
القدس بالسلام وبالسلام تحلل باذن الله لملا فافه الافوام
ومخاطبتهم بالكلام فكانه يقول عبدى انا عن عبادك غنى وانت عن
الناس لا تنفني فارح اليهم وسلم عليهم فانك غبت عنهم من الدنيا
الا الصغى والى ما فوفها من الرتبة العليا ومن عا من الفقر سلم على البشر

وكان يقول لنا احبائنا ان لم امركم من دعائي فلا تذكروني في بلادنا
واعينوني على ما انا محتاج اليه لبقائي فهذه نبذة من محاسن
الصلوة وعظم شأنها عند الله واي لسان يغدر على ذكر تمام محاسن
امر جعل الله للايمان نالها وعن الفخاء والمنكرات نصيا وعماد الدين
وامانا للمسلمين ووفرة عين المصطفى الاين ومسنود العابدين وبه كل
عباده اجمعين الثاني ان يوم الجمعة يوم عظيم وموسم كريم حتى فضل بعض
ذوي القدر ليلة على ليلة القدر فيه نفخ في ادم الروح واستنوت على الجودي
سفينة نوح وفيه ادخل ادم الجنة وفيه اخرج منها لينظر عليه فضل الله ولله
وفيه اجنباه الله وثاب الله عليه وفيه نوافه ونفلة اليه واخرج يوسف من
السجن واخرق فرعون وحصل لموسى عليه السلام النصر والعون ورفع
عيسى عليه السلام الى السماء ونصر محمد صلى الله عليه وسلم يوم بدر
وسما وروي عن سيد الانام انه عيد الامة وسيد الايام ويسمى يوم
المزبد عند الملائكة المكرام وكذا عند اهل الجنة دار السلام فيه تكفر
الذنوب والاثام وتضعف ثواب الصدقة والانعام وتجتمع الارواح
ويرفع العذاب عن اهل البرزخ وينزاح وانه يوم الفتن والمغفرة
ولهذه الامة من الامور المدخرة وصلاته تفعل حجة وانتظار عصره
ليعدل عمره من مان فيه او في ليلة امن من فتنه القبر ويليته

وفي

وفي بعض الروايات ما يشهد بشهادته ولله الصب اليها اي الى
صلاته بكل خطوة حسنة وفي رواية عمل سنة وان فيه ساعة الاجابة
ووقت التضرع والابانة واذا كان بهذه المثابة بل فضائله لا تستحضر
بالعه والكتاب فيجب الاحتياط في عباراته لا سيما المفروض من صلته
فان الله جعل الله تعالى لكل امه يوما تتفرغ فيه لعبادة المولى وتخلص فيه
عن اشتغال الدنيا فيوم الجمعة يوم عبادة ووصوه الايام كسهر رمضان
في الشهر وساعة الاجابة فيه كليلة القدر في رمضان ولهذا اورد من
صح له يوم جمعة سئل له سائر جمعة ومن صح له رمضان سئل له سائر
سنة ومن صح له جمعة صح له سائر جمعة فالجمعة ميزان الاسبوع
و رمضان ميزان العام والحج ميزان العمر والله النوفيق الثالث ان
صلاته الظهر قد تفرانها من الفرائض اللازمة وانا في يوم الجمعة مأمورون
بصلاتها وذكره الظهر فهي فريضة محكمة اذ لا يجوز ترك الفرض الا
لفرض هو آكد منه وأولى قدل على أنها آكد منه في الفريضة مع ما لا
من الدلائل القطعية المبسوطة المحط بها الكتب الفقهية وما
نسب بعض العلماء الجهمية الى مذهب العلماء الحنفية الكلمة من القول
بعدم افتراض ذلك من نصيبهم وفساد اغراضهم قال القاضي الفاضل
شيخ الاسلام سري الدين ابن الشحنة وقد اشار جدي شيخ الاسلام الى
ان منشأ غلطهم القول بان اصل الفرض يوم الجمعة الظهر والحق عندي
ان الفرض هي الجمعة كالظهر في بقية الايام وما روى عن اصحابنا من
انه الظهر المراد به في حق الكافة يعني ان لا يست واجبة في حق كل

فرد فرد من الناس لتعذر بعض شروطها في حق البعض كالمريض
والاعمى والمسافر والهل الضري قال وفيل ورود الامر بالجمعة يعني
ان فرضية الظهر سابقة على فرضية الجمعة اما بعد ورود الشرع
بفرضيتها فهي فرض عين للوقت مستقلة بعين ليست بدلا من
الظهر وقال تلميذه العلامة ختام المحققين كمال الدين بن الهمام ان
منشأ غلظهم قول القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله
ولا عذر له كره له ذلك وجازت الصلاة ولا يخفى ان ذلك من
فروع ما ذكره شيخ الاسلام الجيد قال وانما حرم عليه
وصحت الظهر فالحرم لتركه الفرض القطعي بانفاهم الذي هو أكد
من الظهر كما صرحوا به فاطنة فيكون لا يكون مرتكباً محرماً اقول
وانما صحت الظهر اذا خرج وقت الجمعة ولم يسع اليها او لم يود
بعضها مع الامام اما لو فصل ذلك انتقض ظهره بالانفاق اما
لو استمر على ارتكاب المحرم من تركه الفرض القطعي الاكد بحيث فات
اداء الجمعة اجزاه ذلك لانه تعين فرضا للوقت وهذا امر مهم
فاشد ديدكه به واليه يشير قول محمد الفرض ما يستنفر عليه
فعليه وفرد ذكر المحقق ابن الهمام ادلة ثلاثة لكون الظهر اصلا
تريق اثنين منها بما يطلع عليه من يطالعهم ثم قال والمصون عليه الاجماع
على ان بخروج الوقت يصحلى الظهر بنية الفضا ولو لم يكن اصل فرض

قال وانما حرم

الوقت

الوقت الظاهر لما نوى الفضا قال وهو يستلزم عدم تخصيص
الاول فيلزم ان وجهه حينئذ وجوب الظهر او لا ثم استفاضة بالجمعة
وفائدة هذا الوجوب جواز المصير اليه عند الجهر عن الجمعة اذا كانت
صحتها تنطبق على شرط ربما لا تحصل واذا كان وجوب الظهر ليس
الا على هذا المعنى لم يلزم من وجوبها كذا لكه صحتها قبل تعذر الجمعة
والفرض ان الخطاب قبل تعذرهما لم يتوجه اليه الا بها انتهى قلت وحينئذ
يكون الخلاف لفظيا والله اعلم ولا يخفى ان للجمعة جملة شروط لا بد من
تحققها ليحقق الشرط وامرهما محرر في الفروع مضبوط لكن قد يضر
الترك في تحقق البعض فلا يخرج المكلف مضمنا عن عهدة الفرض وذلك كالمصير
عند الحنفية والاتحاد عند جماعة من اهل الاجتهاد وان كان العمل على الجواز
مع النفراد لكن لهم على المنع ادلة مبينة في كتب مستقلة منها ان الله تعالى
امر جميع المؤمنين بالسعي اليها فلو كانت الجمعة كالاصوات الخمس يصل كل جماعة
في مكانهم ليطلق السعي وهو واجب بالقرآن والاجماع ومنها انها صلاة غير
من فرض الى فرض وفرضت بشرط فيجب انفا اثر النبي صلى الله عليه وسلم فيها
ولم يفهمها صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء من بعده الا في مسجد واحد من كل بلد
صالح بل لم يفعل ذلك في زمن الصحابة ولا التابعين بل لم يقع النفراد في زمن
الصحابة ولا التابعين رضوان الله عليهم جميعا ولو كان فعلها في مسجد

جائز الفعلوه ولو مرة للاشعار بالجواز وصح عن محمد بن الخطاب رضي الله عنه
 انه كتب الى اعمال بالبصرة والكوفة ومصر وفيهم سعيد بن ابي وقاص ان يجعلوا
 لاهل القبائل مساجد يصلون فيها فاذا كان يوم الجمعة جمعوا في الجامع
 الاعظم لانه لا يكون في المدينة الا خطبة واحدة وقد اقره الصحابة على ذلك
 فكان اجماعا الى غير ذلك من الدلائل وان كان للبحث فيه مجال فلا
 اقل من ان يورث الزرد والاحتفال ويكفي هذا في مقام الاحتياط
 بل يكفي ما صح من النقل عن هؤلاء الائمة اكابر مجتهد الامم اصا الامام
 ابو حنيفة فني رواية عنه لا يجوز الجمعة الا في موضع واحد في البلد الواحد
 وهو اختيار الطحاوي والترمذي وصاحب المختار قال الامام الزاهد
 القبان والظاهر عنده انه لا يجوز في موضعين ولو فعلوا فالجمعة
 للدولين وان صليا معا فصل بينهما فاسد واما ان في
 رحم الله تعالى فقال في الامم ولا يجمع في مصر وان كثر اهل وكثر عامله
 ومساجده الا في موضع المسجد الاعظم وان كانت لم مساجد عظام
 لم يجمع فيها الا في واحد وايضا جمع فيه بعد الزوال فهي الجمعة وان جمع
 في اخر سواه لم يعتد به للذين جمعوا بعد بالجمعة وكان عليهم ان
 يصعدوا ظهر الربا واما الامام مالك رحمه الله تعالى فقال
 في الله وانه ان استخلف الامام من يصل الجمعة في جامع وصل هو
 الجمعة في غيره فالجمعة لمن صلى في المسجد الجامع قال الشيخ خليل
 في شرحها

في شرحها لانها لا نظام في المصير الواحد في موضعين وقد اختلف في ذلك
 فالمشهور المنع من ذلك مراعاة لنقل الاولين واما الامام محمد فنه
 روايتان والمشهور للجواز عند الحاجة قال العلامة ابن قدام في المفتي
 فاما مع عدم الحاجة فلا يجوز اكثر من واحدة وان حصل
 باثنين لم يجر الثالثة وكذلك ما زاد لان العلم في هذا مخالف الا ان
 عطا قيل له ان اهل المسجد لا يسلمهم المسجد الا كبر قال لكل قوم
 مسجد يجمعون فيه ويجزي ذلك من الجميع في المسجد الاكبر وما
 عليه الجمهور اولى واذا علم ذلك فقد حصل الشك في حصول
 الجمعة في مصر ونحوها من الامصار لوجود التفرقة مع الاكثر على
 اختلاف الائمة الكبار ولا شبهة مع ذلك في حصول الاشياء
 وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث المنفق على صحنه من انفي الشبهات
 فقد اسفر الدين وعرضه وذلك فيما نحن فيه باعادة فرضه
 والله اعلم الباب الاول في ذكر المنفولات في مذهبنا وهي في
 الاول ما يدل على المطلوب بالاجمال وعلى سبيل العموم والثاني ما يفيد
 المطلوب بالتفصيل وعلى طريق الخصوص اما الاول فنقول صرحوا في
 غير موضع بان الصلاة اذا دبت مع الكراهة سبيلها الاعادة ذكره
 في الهداية وغيرها واذا كان ذلك في الزرد في اصل الصلوة كان
 اولى وقالوا ايضا اذا شك الانسان في صلاة هل صلاها ام لا

من التخييل
 صحنه

من التخييل
 مع

ان كان في الوقت يعيدها ذكره في المحيط وغيره وما نحن فيه من هذا القبيل
لانه لم يتحقق وجود الشرط فقد شكك في تحقق الشرط ونفل في الترخا
في باب سجود السهو عن الرخسي انه قال اذا تردد الامر بين البدعة والقواب
فالاثنيان به اولى وفي الفتاوى الظهيرية رجل يقضي صلاة عمره مع انه لم
يقض شيئا منها احتياطا قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا بكرة لانه اخذ
بالاحتياط لكن لا يقضي بعد صلاة الفجر ولا بعد صلاة العصر ويفرأ في
الركعتان كلها الفاتحة والسورة فان قلت ذكر في الفضة مفرأ الى المحيط
بكرة للانسان ان يقضي صلاة عمره ثانيا متصرا عليه فلعلم المختار
قلت وقد قال ايضا هذا محمول ما اذا لم يكن فيه شبهة الخلاف في الجواز
ولم تكن مؤداة على وجه الكراهة فان قلت فما تقول في قول النفس
في البتة لا يصلي بعد صلاة مثلها قلت ينبغي حمله على ما ذكرناه
على قول من يقول المراد به ان لا يقضي المروء ما دى اي لمجرد وسوسة
وقبل المراد منه النهي عن تكرار الجماعة في المجدواستحسنة فخذ
الاسلم وقبل المراد منه النهي عن ان يصلي نفلا اربع ركعتين بقرأة
وركعتين بغير قرأة عقيب فرض ربا عي حتى لا يكون نفلا مثله
ونفل عن محمد في الجامع الصغير وعلى هذين القولين لا يصرف على
ما نحن بصدده الثاني نقول مصرحه من كتب منذ اول مشهور
مصححة وهي في مواضع متعددة الاول منها ما قال في المحيط كل موضع



وقع ان كره في كونه مصرأ ينبغي لهم ان يصلوا بعد الجمعة اربع ركعات بنيت
الظن احتياطا حتى انه لو لم تنفع الجمعة موقفيها يخرجون من عهدة فرض
الوقت بدار الظن ومنها ما قال الشيخ حافظ الدين النسفي في الكافي في كل
موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في كونه مصرأ وغيره واقام
الصلاة الجمعة ينبغي ان يصلوا اربع ركعات وينوبوا بها الظن حتى لو لم تنفع
الجمعة موقفيها يخرج عن عهدة فرض الوقت ينبغي ومنها ما قال الامام
الخرائشي بعد ذكر عدم جواز التفرّد فان جمعا على توال ولم يعلم
ال بقة او جمعا ولم يعلم ايها كانا معا او على التوالي او علم الحال
في السائلين ثم اشبه تخري كل طائفة فتعمل على تخريبها فان لم يكن لها
راي لم تجز الجمعة على قوله وقالوا لا بد من الاربعة بعدها ومنها ما
قال الشيخ الدين الكاكي في معراج الدراية شرح الهدي قال المحسن
لما ابتلى اهل مرو باقامة الجمعة في موضعين مع اختلاف الجمعة في جوازها
والجمعة ال بقة والمسبوبة باطل وكذا لو وقعنا ما فدرنا
عند البعض امرأحتهم بدار الاربعة بعد الجمعة احتياطا
ثم اختلفوا في بينها قبل ينوي ظهر يومه وقبل ينوي اخر ظهر عليه
وهو الاحسن والاحوط ان يقول نويت اصالى اخر ظهر ادر كنت
وقته ولم اصلي بعد ثم يصلي اربعاً بنية السنة واختلفوا في قرأة
السورة في الاخيرين وكذا في كل صلاة تقضي احتياطا قبل يقرأ وقبل

سبحان
وقال

لا يفرأ والمختار عندي انه يحكم فيها برأيه واختلفوا ايضا في مراعات
 الترتيب بين الاربع بعد الجمعة وبين المصالح حسب اختلافهم في نيته واختلفوا
 بماذا يعتبر سبقي الجمعة فقبل بالسبوق وبه قال ان في قول ومالكه وقيل
 بالفرغ وبه قال ان في قول احمد وقيل بهما والاول اصح كذا في الغنية انتهى
 وهذا كما نقله صاحب معراج الدراية عن الغنية نقله كثير من شرح الهداية
 وغيرهما ونداولوه والحال عليه كثير ومتها ما نقل عن الظهيرية والثريث
 بخاري على انه يصلي الظهر بعد ما صلى اربعا بعد الجمعة لاحتمال انه نقل فخرج
 من العهدة ينفين واستحسنوا ذلك ويفرون في جميع ركعاته ومنها
 ما قاله العلامة كمال الدين ابن الهمام في شرح الهداية بعد ان ذكر ان بعض
 الفري قد يتردد في كونه مصرا لعدم اقامة القاضي والوالي بها واذ اختلف
 على الانسان ذلك ينفى ان يصلي اربعا بعد الجمعة ينوي بها اخر
 فرض ادركه وفيه ولم اوده بعد فان لم يصح الجمعة وثبت ظهره وان
 صححت كانت تغلا وهل ينوب عن سنة الجمعة فمننا الكلام فيه في باب
 شروط الصلاة فارجع اليه وكذا اذا تعدت الجمعة وشك في ان
 جمعة سابقة اول لا ينفى ان يصلي ما قلنا واصله ان عند ابن حنيفة
 لا يجوز تعددها في مصر واحد وكذا روي عن اصحاب الاملا عن ابي يوسف
 انه لا يجوز في مسجد في مصر الا ان يكون بينهما نهر كبير حتى يكون
 كمصيرين وكان يامر بقطع الجسر بغداد لذلك فان لم يكن فالجمعة

نسخه
واحمد

لمن

لمن سبقي فان صلوا معا ولم تدر السابقه فدرنا ومنها ما قال شيخ
 مشايخنا المحققين محمد الدين ابن جرباش ثم ينفى ان يصلي بعد
 ذلك يعني سنة الجمعة اربع ركعات ينوي بها اخر ظهر ادركه وفيه ولم
 يصله بعد ثم قال وفائدة ذلك الخروج من الخلاف المنوهم والمحقق
 وان كان الصحيح صحة التعداد في بلد صالح فانه ان قدر عدم الصحة
 وفقت عن فرض الوقت وان وفقت صحيحة الضرر فذلك الصلاة الى
 ما عليه من القضاء ان كان عليه وان لم يكن عليه فضا كانت نافلة فهي
 خير وتقع بلا ضرر وعلى هذا فليقتصر فيه اقناع لمن لم يصر والله اعلم
 الباب الثاني في ذكر ما يؤهم الدلالة على عدم فضل الاربعة المذكورة
 ودفعه بواضح الدليل وظاهران ويل وهو محلان من الفناوي النانخا
 الاول نقل عن الفصاح الاربعة التي تصلي بعد الجمعة سماها محمد رحمه الله تعالى
 في كتاب الصلاة تطوعا وينبغي ان تصلي نيته التطوع وان كان السلطان
 الذي يفيمها جائرا وعليه الفتوى لان الظالم وان ظلم في اشيا فقد عدل
 في اقامة الجمعة ومن قال ينفى ان تصلي نيته الفرض لان السلطان غير عدل
 فهذه علل اهل الاعتزال فعلى السني ان يمرض عنه وقد جا الاثار في هذا
 ان الجمعة فرض قائم الى يوم القيامة كان السلطان عدلا او جائرا انتهى
 وانما نرى انه انما يدل على تركها في مقام تخفيف شروط الجمعة بأسرها

باجماع اهل السنة والجماعة ولو لم يوافق شرط وصعود السلطان
 المقيم لها فيصلى الظهر بعد ما بينة الفرض لهذا الوقت جزما معتقدا
 ان ما صلاه الجمع الكثير من الجمعة تطوع وانهم تركوا الفرض وهذا
 اصل الاعتزال وهذا مذهب واه ضعیف لو نظر اليه وعول عليه
 كان فيه اهدار المذهب اهل السنة والجماعة والساعة الامر الفبيح
 عليهم والساعة كما صرح به او نقول انما هي عنها اذا ديت بعد
 الجمعة بوصف الجماعة والاشهاد ونحن لا نقول به في شي من الامور
 ونقول ايضا قد دار الامر بين ان يفعل شيئا موها لبدعة او يتركه
 ما هو فرض ولا يشك ان تركه الفرض اعظم في ترك ما هو ادنى
 وقد سلفنا ان شمس الاثمة السخية قال اذا دار الامر بين بدعة
 وواجب ففعله اولى ونقول ايضا نحن لا نقض بهذه الصوام الذين
 يخاف عليهم الوقوع في ذلك الا وهام الذين سئل عن مثلهم بعض
 الاعلام فاجاب بما يناسب المقام فكل مقام مقال وكل مجال
 رجال سئل الشمس الخواص عن قوم كسالى عادنهم الصلاة وقت
 طلوع الشمس ينعصون عن ذلك قال لا لانهم ان منعوا الا يصلوا
 بعد ذلك وذكر في الهداية في قضاء الفوائت ولو اجتمعت الفوائت
 القديمة والحديثة قيل تجوز الوضوء به وذكر الحديث وقيل لا يجوز
 ويجعل لما مضى كان لم يكن زجره عن الشهاون قال الشارح الامام ابن
 الرمام والفتوى على الاول كذا في الكافي وغيره لان هذا ترجيح بلا

سم
 عنهم

مزج وما قالوا يؤدى الى الشهاون لا الى الزجر عنه فان من اعتاد نفوثة
 الصلاة وغلب على نفسه الكسل لو افنى بعدم الجواز ينفوثة اخرى وهلم
 جراحى يبلغ حد الكثرة فحين لا نامر بذلك امثال هؤلاء الصوام بل نذل
 عليه الخواص ولو بالنسبة اليهم الذين يخطون لامور دينهم ويتركون
 ما يربهم الى تحصيل يقينهم وفقنا الله واياهم لصالح العمل وبلغنا من
 فضله غاية الامل المحل الثاني قال فيها في الجمعة قال السيد ابو القاسم
 لو اذن الولي والفاضل ان تفعل الجمعة ويبنى المسجد الاعظم في قرية
 كبيرة جاز بالانفاق لان عندك في تصلي الجمعة بالقرية التي بها
 اربعون رجلا حرا بالفا عاقلة مفيما لان هذا فصل
 مجتهد فيه فاذا فصل الحكم فيه صار مجتمعا عليه واختلف المشايخ
 في القرى الكبيرة اذ لم يعلم بالحكم والفضا قال بعضهم يصلى الاربعة بنية
 الظهر في بيته او في المسجد او لا ثم يسعى ويشرع في الجمعة فان
 كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلا وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا
 فرضه قال في المجز هذا في القرى الكبيرة واما في البلاد فلا يشك في
 الجواز فلا نفاد الفريضة والاحتياط في القرى ان تصلى السنة اربعا
 ثم الجمعة ثم ينوي اربعا سنة الجمعة ثم يصلى الظهر ثم ركعتي سنة الوقت
 فهذا هو الصحيح المختار فلو كان اداء الجمعة صحيحا فقد اداها وسننها
 وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربعة سنة والاربعة فريضة
 وركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه ابو جعفر النعماني راي الامام

أبا جعفر الهنداوى صلى الجمعة بين يديه ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً
فقلت ما سألناك الركعتان والأربع أحدث صلاة الظهر ولم تترك الجمعة بين يديه
قال لا ولكنى صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي وقول
الثالث يصلى أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة ليس له أصل في الروايات
ولاشك في جواز الجمعة في البلاد والفصبات والجواب عنه أن كلامه فيما
لا شك في جواز الجمعة فيه من البلاد والفصبات وكلامه فيما فيه شك
أو شبهات وعلى تقدير انحرار موضوع المسئلتين فهو حكاية معارضة
بما ذكرنا من الفواعل المفردة والمنفولات في عين المسئلة من الكتب المشهورة
المحررة وبالأحكام التي بينت على الاحتمالات كما هي في كثير من الفروع مطروحة
لا يقال يعارض هذا ما ذكرناه في تعليل المكراهة بأن قيمه تسمية النفل مفروضا
وذلك متحقق فيما ذكرناه لانا نقول لانسلم تحفته وانما يتحقق لو كان
نفلا محققا وهذا تعليل على سبيل الاحتمال أو يقال إن صلاة النفل
بنية الفرض لو كانت مكروهة فالمرؤ وقع بين شيئين أحدهما
تسمية النفل فرضا والثاني تركه الفرض فانه لو صلاها بنية
النفل لم يصح وفوقها عن الفرض كما هو مقرر معلوم والأولى منهما
أخفى من الثاني فيشبه اختياره لما تفران المراد إذا صار بين بليتين
لا مندوحة له عنهما يختار ما هو أخفهما فان قلت نفل شيخ الإسلام
سري الدين عن جده شيخ الإسلام أبي الوليد ابن الشحنة أنه قال ولا
يجب على من صلى الجمعة أن يصلي الظهر بعدها ولا قال بذلك أحد من